رفيق محمود شحادة – مع العدالة

رفيق محمود شحادة

مكان الولادة: قرية الشراشير – جبلة – اللاذقية
تاريخ الولادة: 1954
الاختصاص: الجيش والقوات المسلحة – الحرس الجمهوري

موقع الخدمة الحالي :

تحت تصرف القائد العام للجيش والقوات المسلحة

يُعد اللواء رفيق شحادة من ضباط الحرس القديم، وأبرزهم في المرحلة الجديدة، حيث كان قائداً لكتيبة حرس حافظ الأسد برتبة عميد حتى عام 2000. وعلى إثر خلاف مع اللواء ذو الهمة شاليش نُقل رفيق إلى الأمن السياسي؛ حيث ترأس فرع الأمن السياسي في منطقة الميسات بدمشق، ثم عاد إلى الحرس الجمهوري لفترة من الزمن، وعين بعد ذلك رئيساً لفرع الأمن العسكري في طرطوس، ومن ثم رئيساً للفرع "293" المختص بشؤون الضباط التابع لشعبة المخابرات العسكرية ومقره دمشق.

ولدى اندلاع الثورة السورية عام 2011؛ كان رفيق شحادة يشغل منصب رئيس اللجنة الأمنية والعسكرية بحمص، كما تولى منصب نائب رئيس شعبة المخابرات العسكرية التي كان يرأسها اللواء علي مملوك قبله.

ويعتبر اللواء رفيق شحادة مسؤولاً مباشراً عن مجزرة الساعة في مدينة حمص، والتي راح ضحيتها مئات القتلى والجرحى من أبناء مدينة حمص، إضافة لمسؤوليته عن كافة الانتهاكات التي ارتكبتها قوى الأمن بمحافظة حمص وخصوصاً في بابا عمرو وتلبيسة والرستن.

وعلى إثر تفجير "خلية الأزمة (2012) عُين اللواء رفيق شحادة رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية خلفاً للواء علي مملوك الذي أصبح رئيساً لمكتب الأمن الوطني.

وفي أثناء رئاسته لهذا الجهاز -الذي يعتبر الأكثر قوة وتعداداً من بين الأجهزة الأمنية للنظام- مارس شحادة وعناصره مختلف الانتهكات والممارسات الإجرامية بحق السوريين، حيث تورط في قتل واعتقال وتغييب عشرات الآلاف من السوريين، إضافة إلى اغتصاب المئات من النسوة في أقبية شعبة المخابرات العسكرية، واعتقال وقتل المئات من الضباط والعسكريين بتهمة معارضة النظام أو شبهة الانشقاق عنه.

وفي شهر آذار 2015؛ صدر قرار بوضع اللواء رفيق شحادة تحت تصرف القائد العام للجيش والقوات المسلحة "بشار الأسد"، وتم تعيين بدلاً منه اللواء محمد محلا، وذلك نتيجة مسؤولية اللواء رفيق شحادة عن مقتل اللواء رستم غزالي رئيس شعبة الأمن السياسي آنذاك بعد ضربه من قبل عناصر شحادة نتيجة خلافات تتعلق بالفساد.

يذكر أن اللواء رستم الغزالي من الأشخاص المتهمين باغتيال رئيس الوزراء اللبناني الأسبق رفيق الحريري عام 2005، إضافة للواء غازي كنعان والذي صادف أنه انتحر عام 2005 في مكتبه في ذات العام، يضاف إليهما اللواء جامع جامع والذي قُتل في ديرالزور في 2013، مما يثير شبهة تصفية جميع الأشخاص الذين لهم علاقة باغتيال رفيق الحريري.

وفي تموز 2016 أصدرت صحيفة "نيويورك تايمز" تقريراً تناول تفاصيل الدعوى التي رفعها أقرباء المراسلة الصحفية ماري كولفين (رقم "Case 1:16-cv-01423") أمام محكمة فيدرالية في العاصمة الأمريكية واشنطن ضد الجمهورية العربية السورية بتاريخ 9/7/2016، حيث اتهم أقرباء الصحفية عشرة مسؤولين سوريين، أبرزهم: ماهر الأسد وعلي مملوك ورفيق

شحادة بتهمة قتل كولفين بحي بابا عمرو في 22/1/2012، وبقتل المصور الصحفي الفرنسي ريمي أوشليك، عبر قصف قوات النظام أحد الأبنية التي كان يستخدمهما المراسلان كمركز صحفي.

وقدمت العائلة عدة أوراق رسمية تثبت قيام النظام السوري باستهداف المركز الإعلامي بقذائف المدفعية بهدف القتل، وذلك بعد أن تناهى إلى علم اللواء علي مملوك ونائبه رفيق شحادة وصول الصحفيين، كولفين وأوشليك، إلى حي بابا عمرو بحمص من خلال جهات استخباراتية بلبنان في شباط 2012. وفي 21/2/2012؛ اعترضت شعبة الاستخبارات العسكرية إشارات هواتف الصحفيين، حيث اتصل أحد المخبرين التابعين للشعبة في بابا عمرو بالمدعو خالد فارس (أحد قادة ميليشيات "فرقة الموت" وهي ميلشيا محلية موالية للنظام) وحدد له موقع المركز الإعلامي، وبناء على ذلك فقد تم استهداف المركز فجر يوم 22/2/2012 بقذائف المدفعية مما أدى لمقتل كولفين وأوشليك، وإصابة الصحفية الفرنسية أديت بوفير التي تمكنت من العبور إلى لبنان برفقة زميلها الصحفي ويليام دانيال.

وفي شهر حزيران من عام 2017 أصدر بشار الأسد قراراً بتعيين اللواء رفيق شحادة رئيساً للجنة العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية، خلفاً للواء موفق أسعد نائب رئيس هيئة الأركان العامة، حيث قام بانتهاكات واسعة النطاق أثناء رئاسته للجنة العسكرية والأمنية في المنطقة الشرقية، وخاصة في مدينة دير الزور.

ويعتبر رفيق شحادة من أكثر الضباط إثارة للجدل في سلك النظام؛ حيث أوغل في الفساد واستغل منصبه لتحقيق مصالح شخصية، إذ عين ابنه مضر في وزارة الخارجية السورية وقام بتحويله إلى دبلوماسي ليعمل في السفارة السورية في لندن، وعند إغلاقها لاحقاً تم نقله إلى السفارة السورية في أوكرانيا، علماً أن تعليم مضر بن رفيق شحادة لا يتجاوز الثانوية العامة، وله أخوين هما: "الإعلامي" شريف شحادة، وآخر يعمل ضابطاً في الجيش السوري.

ووفقاً لمعلومات موثقة فإن لرفيق شحادة دور في تصفية عدد من ضباط النظام الذين كانوا يملكون معلومات حساسة من شأنها أن تؤثر على النظام السوري لدى المجتمع الدولي وقضية قتل رفيق الحريري، وأبرزهم:

- اللواء غازي كنعان الذي قتل عام 2005، عندما كان رفيق شحادة رئيساً لفرع الأمن السياسي بدمشق، وكان غازي كنعان آنذاك وزيراً للداخلية وقبلها رئيساً لشعبة الأمن السياسي.
- اللواء جامع جامع الذي قتل بدير الزور عام 2013، وكان رفيق شحادة نائباً لرئيس شعبة المخابرات العسكرية، وكان اللواء جامع جامع رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في دير الزور، وتفيد المعلومات بتسريب اللواء رفيق شحادة مكان تواجد اللواء جامع جامع لجماعات منسوبة للمعارضة بهدف التخلص منه.
- اللواء رستم غزالي الذي قتل عام 2015، وكان اللواء رفيق شحادة رئيساً لشعبة المخابرات العسكرية، في حين كان اللواء رستم غزالي رئيساً لشعبة الأمن السياسي.
- العميد عصام زهر الدين الذي قتل بدير الزور عام 2017، وكان اللواء رفيق شحادة رئيساً للجنة الأمنية والعسكرية في المنطقة الشرقية، وكان هناك خلاف شديد بين المذكورين أعلاه بالإضافة للعميد جمال رزوق الذي كان في الفترة نفسها رئيساً لفرع المخابرات العسكرية في دير الزور والذي قُتل لاحقاً مطلع عام 2018.

وبالإضافة إلى دوره في تصفية ضباط النظام؛ يعتبر اللواء رفيق شحادة من أبرز المسؤولين لدى النظام في ارتكاب الجرائم بحق السوريين، وذلك من خلال المسؤوليات والمناصب التي تولاها، حيث أصدر خلال عمله كرئيس للجنة الأمنية والعسكرية في محافظة حمص أوامر عسكرية بقتل المتظاهرين، وتورط في ارتكاب جرائم ضد النساء والأطفال بصورة ممنهجة، حيث ينسب إليه القول إن المدنيين من أهل هذه المناطق يمثلون: "القاعدة والحاضنة الشعبية للإرهابيين".

وفي فترة ترؤسه لشعبة المخابرات العسكرية؛ أصدر شحادة أوامر لرؤساء فروعه في المحافظات باستخدام الأسلحة الثقيلة ضد المدنيين، واستهداف المناطق الآهلة بالسكان، مستغلاً في ذلك قربه من القيادة السورية وسطوته وسيطرته على الجيش وقوى الأمن.

كما يعتبر مسؤولاً عن توقيف نحو مائة ألف مواطن سوري في فروع الاستخبارات العسكرية المنشرة بمختلف المحافظات دون مسوّغ قانوني، وهو المسؤول الأول كذلك عن المجازر التي ارتكبت في السجون العسكرية والمشافي العسكرية باعتبار تبعية هذه الوحدات له.

ونتيجة لسجله الإجرامي؛ فإن اللواء رفيق شحادة يخضع "لعقوبات الخزانة الأمريكية" منذ عام 2017 بالإضافة إلى 17 مسؤول في النظام السوري، وستة كيانات أخرى تابعة للنظام لدورها في ارتكاب النظام السوري لجرائم وحشية ضد أبناء الشعب السوري.